لم يرخص فيه الا بعد العبرة باستقرار القدمين فلو غسل رجلا
ولبس خفها ثم الاخرى ولبس خفها امر بنزع الاولى من موضع
القدم ورد ها ويجزي غسلهما في الخف قبل قرارها ويضر
الحدث قبله وشرطه ان يكون الخف طاهرا ولو مغصوبا
وذهبيا فان كان نجس العين او متنجسا بما لا يعفى عنه لم يجز
مسحه مطلقا والصلوة ولو لغيرها لعدم امكان رفعها مع كونها
الأصل وغيرها تبعا لها او بعفو عنه فان مسح اهمل النجاسة
فكذلك والا استباح به الصلوة وغيرها وان يكون
قويا يمكن ولو بمشقة متابعة للمشي عليه وان كان للابسه
مقعدا ثم الواجب بالنسبة للمسافر والمقيم ان يكون بحيث
يمكن التردد فيه بلا نقل في الحاجة التي تقع في مدة لبسه
وهو ثلثة ايام ولياليها للمسافر ويوم وليلة للمقيم فلا يجزي
خرق قبق يتخرق بالمشي عن قرب وان يكون ساتر المحل الفرض
وهو القدم بكعبيه ولو زجاجا شفافا او مشقوقا شقا
بالعرى ويشترط الستر من كل الجوانب لا من الاعلى عكس
ستر العورة لان الخف يلبس من اسفل ويتخذ لستر مخالف
القميص فيهما وان يكون مانعا النفوذ الماء لو صب عليه
فالعبرة بماء الغسل فلا يجزي منسوج لا صفاقة له والمعتبر
منعه لذلك من غير مواضع الخرز والا لشق ويسح
لابسه في غير سفر قصر مقيما كان او مسافرا سفرا قصيرا
او طويلا ان بيس القصر يوما وليلة وفي سفر القصر لا يمسح

خفيه

خفيه فيه ثلثة ايام بلياليها كاملة سواء تقدم بعض الليالي
على الايام او تأخر وحينئذ فيشترط في جواز المسح لمدة ثانية
ان ينزع المقيم ونحوه بعد يوم وليلة والمسافر سفر قصر
بعد ثلثة ايام بلياليها وابتداء المدة فيهما من نهاية
الحدث بعد اللبس لان وقت المسح يدخل به فاعتبرت
مدته منه فان مسح خفيه او احدهما حضرا ثم سافر
او عكس اي مسح سفرا ثم اقام اتم مسح مقيم تغليبا للحضر
لانه الاصل فيهما فيقتصر في الاول على يوم وليلة وكذا
في الثاني ان اقام قبل مضيها والا انتهت مدته بمجرد
اقامته واجزأه ما مضى وان زاد على مدة المقيم لانه الاقامة
انما تؤثر في المستقبل ويشترط ايضا ان لا يحصل الحدث
الاكبر والا لزمه النزع وان امكنه غسل رجليه في ساق
الخف وان لا يشك في المدة وان لا يخل العرى وان لم
يظهر شيء من محل الفرض ثم ان كان بطهارة المسح لزمه غسل
قدميه فقط وليس مسح اعلاه واسفله وعقبه وحرفه
وكونه خطوطا بان يضع يساره تحت عقبه ويمناه على
ظهر الاصابع ثم يمر مفرجا اصابعه بهذه الى اخر الساق
وبتلك الى اطراف اصابعه وليس ان يكون مسحه مرة
لما مر ان ثلثية خلاف الاولى والواجب من ذلك
مسح ادنى شيء من ظاهر اعلاه بقدر ما مر في مسح الرأس
فلو مسح باطنه او اقتصر على اسفله او عقبه او حرفه لم يجز

ومن نزع خفيه وهو بطهر المسح او احدهما او نفح
وان ستر بها حالا على جلد فوق ما ثاني في ساتر العورة
والفرق ان ما هنا رخصة والشك في شرطها يوجب
الرجوع للاصل والا كذلك ستر العورة واطال ساق
الخف على العادة فخرج الرجل الجلد لو كان معتادا
ظهر شيء منها او انتهت المدة ولو احتمالا لانطل
مسحه ت تحفه بالمعنى

ومن ثم اجزأ مسح بعض شعرة تبعا له على الاوجه
ت تحفه